دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلّد 36، العدد 2، 2009

الوجوه النّظرية والدلالية والجمالية لوصف ظاهرة التّصغير وتفسيرها وتقعيدها في كتاب سيبويه

*ريم فرحان المعايطة **

ملخـص

حاول البحث معرفة مدى انسجام أبواب التّصغير المختلفة الواردة في كتاب سيبويه مع الوجوه النّظرية والدلالية والجمالية، أما الصوتية فقد درست في بحث مستقلّ آخر.

وقد درس معنى التّصغير وأهميته في رد الحروف إلى أصولها، وتناول الوجه النظري الّذي يعتمد على مجموعة القواعد والأصول الّتي جرت عليها العربية؛ إذ يبدو الاعتماد على فكرة الأصل والفرع والاعتماد على القياس والتّعليل والاطّراد ماثلا وواضحا في القضايا الّتي عرضت في هذا الباب.

كما تناول الوجه الرئيس لباب التّصغير وهو الوجه الدلالي؛ لأن التّصغير يدلّ على معنى رئيس هو التّقليل، كما قد تؤثّر دلالة الكلمة أو نوعها على كيفية تصغيرها إن كانت مذكّرةً أو مؤنّثة، وإن كانت الكلمة اسما أو صفة أو جمع قلّة أو كثرة، ولعاقل أو لغير عاقل، وإن كانت الدلالة تسمح بالتّصغير أو لا تسمح.

وبحثَ أخيرا الوجه الجمالي الّذي يظهر عند تفضيل صيغة على أخرى واستحسانها مع جواز كليهما، ويبدو أن هذا الاستحسان يعتمد على معايير صوتية أو دلالية أو نظرية أو على معيار السماع والشّيوع.

الكلمـات الدالـة: التّصغير، الوجوه النّظرية والدلالية والجمالية، كتاب سيبويه.

التّصغير معناه وصيغه

التّصغير لغة: مصدر الفعل صغّر، وصغره: جعله صغيرا أو حقره وأذلّه(1). أما اصطلاحا فهو باب من أبواب الصرف في اللغة العربية يعرف بأنّه ذلك التّغيير الّذي يطرأ على بنية الكلمة لجعلها على أوزان التّصغير المعروفة، وهو وصف في المعنى ٱُلحق بالمشتقّات(2).

أما صيغ التّصغير القياسية فهي – كما ذكرها سيبويه – "على ثلاثة أمثلة: على فُعيل وفُعيعل وفُعيعيل"(3)، فالأول للثّلاثي نحو: قَلَم - قُلَيم، والثّاني للرباعي نحو: جعفَر – جعيفر، وللخماسي الّذي جميع حروفه أصلية مثل: فَرزدق – فُريزِد، وكذلك للسداسي، والأخير للاسم الخماسي الّذي رابعه حرف علّة نحو: مفْتاح – مفَيتيح.

أما أغراض التّصغير، فسيتم الحديث عنها في أثناء دراسة الوجه الدلالي.

أهمية التّصغير

تكمن أهمية التّصغير في رد الكلمات إلى أصولها كالنّسب والتّكسير والمثنّى وغيرها من الأبواب، وتظهر هذه الأهمية في مواضع عدة، منها:

أ– بنات الحرفين، وعندها يرد التّصغير الحرف الثّالث المحذوف كما تفعل الأبواب الأخرى، وفي ذلك يقول سيبويه: "اعلم أن كلّ اسم كان على حرفين فحقّرته رددته إلى أصله حتّى يصير على مثال فُعيل، فتحقير ما كان على حرفين كتحقيره لو لم يذهب منه شيء، وكان على ثلاثة، فلو لم ترده لخرج عن مثال التّحقير وصار على أقلّ من مثال فُعيل"(4)، وقد يكون الحذف في فاء الكلمة أو عينها أو لامها كما يلي:

1– باب ما ذهبت فاؤه من مثل: عدة و زِنَة وشية، عند تصغيرها تعود الواو المحذوفة فيقال: وعيدة و وزينة ووشَية؛ لأنّها من وعد ووزن ووشي، ويجوز تصغير مثل هذه الكلمات على ٱُعيدة وٱُشَية وٱُزينة "لأن كلّ واو تكون مضمومة يجوز لك همزها"(5).

2– باب ما ذهبت عينه من مثل: مذ، يصغّر بعودة المحذوف فيقال: منَيذ، وهذا التّصغير يدلّ على النّون المحذوفة"(6).

---

* قسم العلوم الأساسية، كلية الهندسة التكنولوجية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن. تاريخ استلام البحث 2008/2/18، وتاريخ قبوله 2008/7/31.

© 2009 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

3- باب ما ذهبت لامه نحو: دم ويد وسنَة وغيرها، فعند تصغير مثل هذه الكلمات تعود اللام المحذوفة فيقال: دمي ويدية وسنَية أو سنَيهة(7)، ويدلّنا على اللام المحذوفة أيضا جمع التّكسير – كما سبق ذكر ذلك – فيقال: الدماء والأيدي والسنوات، ويدلّ عليها أيضا النّسب فيقال: دموي ويدوي وسنَوي وغيرها من الأبواب الدالّة على الأصل المحذوف.

وتعود اللام المحذوفة أيضا فيما هو مثل ابن واسم، فيقال فيهما: سمي وبنَي، إذ تحذف همزة الوصل عند تحريك الفاء بالضم؛ لأنّه جيء بها أصلا للتّخلّص من النّطق بالساكن(8).

ب- تظهر أهمية التّصغير في رد الحروف إلى أصولها في باب تحقير ما كانت الألف بدلا من عينه مثل: باب- بويب، فأصل الألف واو، وكذلك: ناب – نُييب، فالألف فيها بدل من الياء؛ لأنّه يقال: أبواب وأنياب؛ ولهذا عدهما سيبويه من واد واحد(9).

ويعلّل سيبويه عدم إرجاع الهمزة إلى أصلها في مثل: قائم وبائع عند التّصغير، بينما ترجع في مثل: ناب وباب، ذلك أنّها تبقى في مكسرها فيقال: قوائم وبوائع، فكما تبقى في التّكسير لا بد من بقائها في التّصغير لا سيما أنّهما من واد واحد، أما ما هو نحو: باب و ناب، فلا تبقى الألف في مكسريهما؛ إذ يقال: أبواب وأنياب؛ لهذا لا تبقى في تصغيريهما(10).

ج- وتظهر أيضا تلك الأهمية في الكلمات الّتي تحوي حرفًا مبدلا"فإنّك تحذف ذلك البدل، وترد الّذي هو من أصل الحرف إذا حقّرته، كما تفعل ذلك إذا كسرته، فمن ذلك ميزان وميقات وميعاد، تقول: مويزين ومويعيد ومويقيت"(11)، والسبب في إبدالهم الواو ياء هو استثقالهم هذه الواو بعد الكسرة، وفي التّصغير زال المسبب لزوال السبب فلما ذهب ما يستثقلون، رد الحرف إلى أصله(12).

ويرجع التّصغير الحروف إلى أُصولها أيضا فيما هو مثل: طَي؛ إذ إنّها تصغّر على طُوي، وهذا يعني أن الياء الأولى مبدلة عن واو، وكذلك، ريان وطيان، يقال: رويان وطُويان؛ لتحريك الواو وذهاب ما كانوا يستثقلون(13).

د- قيراط ودينار، تصغّران على قُريريط و دنَينير؛ لأنّها تُكسر على قَراريط و دنانير، فالياء في الأولى بدل من الراء، وفي الأخيرة بدلٌ من النّون، وقد ظهر الحرفان الأصلان في التّصغير، كما ظهرا في التّكسير، ومثل ذلك أيضا الديباج والديماس فيقال: دبيبيج ودميميس؛ لأنّهما تجمعان على دبابيج ودماميس(14).

ويعلّل سيبويه عدم إرجاع التّاء إلى أصلها في مثل تخمة وتراث وتُدعة بما يأتي(15):

1- تثبت في التّصغير كما تثبت في التّكسير نحو: تُخَيمة وتُخَم.

2- التّاء بمنزلة الهمزة الّتي تبدل من الواو نحو: ألف أُرقة، إنّما هي بدل من واو ورقة وألف أُدد هي بدل من واو ودد أيضا وغيرهما، كذلك هذه التّاءات هي بدل من واو وخامة وورِثْت وودعت، ويقيس أيضا همزة ما هو نحو: أُرقة على همزة قائل، فلا تتغير همزة الأولى كما لا تتغير همزة الأخيرة؛ لأنّها قويت لمجيئها في أول الكلمة، ولم تأت منتهى الاسم، فصارت بمنزلة همزة من نفس الحرف مثل همزة أَجل وأبد، وكذلك الأمر في تاء متّهم ومتّلج ومتّخم؛ إذ تحقّر على: متَيلج ومتَيهم ومتَيخم.

3- تثبت هذه التّاء في التّصغير كما تثبت في التّصرف إذ يقال: اتّهم – يتّهم – متّهم، فهذه التّاء قوية.

أما الكلمات الّتي تعرضت لما يسمى بالقلب المكاني، فعند تصغيرها لا تعود إلى ما كانت عليه أصلا، ويعلّل سيبويه ذلك بأنّه "اسم بني على ذلك كما بني ما ذكرنا على التّاء وكما بني قائل على أن يبدل من الواو الهمزة...ولكن الاسم يثبت على القلب في التّحقير كما تثبت الهمزة في أدؤر إذا حقّرت..."(16).

ويعلّل الأسترابازي في شرح الشّافية بقاء القلب في مثل هذه الكلمات عند التّصغير (لاث – أُويث مع أن أصلها لائث) ويقول: "وذلك لأن الحامل على القلب سعة الكلام، ولم يزلها التّصغير حتّى ترد الحروف إلى أماكنها"(17).

وعند التّدقيق فيما سبق، نلاحظ العلاقة الوطيدة بين التّصغير وجمع التّكسير، فكلاهما يرد الحروف إلى أصولها، وكلاهما دليل للآخر، فإذا تشكّكنا في معرفة أصل حرف ما في كلمة ما يراد تصغيرها، نلجأ إلى مكسر هذه الكلمة، وذلك نحو تصغير كلمة سفرجل، نقول: سفَيرج إذا كسرت الكلمة على سفارج، ونقول: سفَيرل إذا كسرت على سفارل(18).

ولعلّ اتّفاق بنية التّصغير مع جمع التّكسير يتعلّق بمبدأ عام انتهجه العربي في التّغيير عندما حاول أن يجريه على البنية نفسها، فهو يعمد إلى حذف الزوائد في إجراء ذلك كلّه، ويؤيد هذا أنّه حذف في النّسب وجمع التّكسير، وهذا ما جعل التّصغير ينحو منحى جمع التّكسير.

وهذا التّلازم بين التّصغير وجمع التّكسير ليس بمطّرد، ويظهر ذلك من خلال مسائل جاء فيها التّصغير مغايرا للتّكسير؛ لكونها مختومة بشيء قدر انفصاله عن البنية، فكأنّهم صغّروها قبل دخول هذه اللواحق على آخرها، وعادة ما تكون من ذوات الأحرف الأربعة، وهذه اللواحق هي(19):

1- تاء التّأنيث المربوطة مثل:حنْظَلة، فيقال: حنَيظلة دون

حذف للتّاء مع أن تكسيرها حناظل، فكأن الكلمة رباعية عوملت معاملته عند التّصغير.

2- ألف التّأنيث الممدودة مثل: خُنفساء – خُنَيفساء، دون حذف مع أن جمعها خنافس بالحذف.

3- علامة جمع المذكّر السالم وكذلك المؤنّث السالم مثل: "جعفَرون" تصغّر على "جعيفرون" دون حذف للواو والنّون مع أن جمعها جعافر، وكذلك مسلمات تصغّر على مسيلمات.

4- علامة التّثنية كظَريفَين تصغّر على ظُرَيفَين دون حذف الياء والنّون.

5- الألف والنّون الزائدتان مثل: زعفران تصغّر على زعيفران دون حذف الألف والنّون، مع أن تكسيرها هو زعافر بحذفها.

6- لاحقة النّسبة مثل: عبقري تصغّر على عبيقري، مع أن تكسيرها هو عباقر بالحذف.

الوجه النّظري

يعتمد الوجه النّظري على مجموعة القواعد والأصول الّتي جرت عليها العربية وكان يراعيها النّاطق العربي في لغته، ويظهر ذلك في باب التّصغير في المسائل الآتية:

1- رد المحذوف عند تصغير بنات الحرفين تمشّيا مع ما يراه معظم علماء العربية من أن أقلّ الألفاظ ثلاثة أحرف؛ ولهذا يعود الحرف الثّالث المحذوف لجعل الكلمة على ثلاثة أحرف، وفي هذا يقول سيبويه: "اعلم أن كلّ اسم كان على حرفين فحقّرته رددته إلى أصله حتّى يصير على مثال فُعيل... فلو لم ترده لخرج عن مثال التّحقير وصار على أقلّ من مثال فُعيل"(20). ويظهر ذلك في باب ما ذهبت فاؤه نحو: عدة تصغّر على وعيدة، وباب ما ذهبت عينه نحو: مذ الّتي تصغّر على منَيذ، وباب ما ذهبت لامه نحو: دم الّتي تصغّر على دمي، وباب ما ذهبت لامه وكان أوله ألفًا موصولة، كاسم وابن اللتين تصغّران على سمي وبنَي(21).

وإذن يمكن القول: إن رد الثّنائي إلى الثّلاثي فيه وجه نظري؛ لأن النّاطق أراد جعل الكلمات على نسق واحد من باب الاطّراد، والاطّراد من تقسيمات العلل(22).

2- فتح ما قبل تاء التّأنيث في الكلمات المنتهية بها، مع أن القياس كسرها، ويعلّل سيبويه ذلك بقوله:" وإنّما كانت هاء التّأنيث بهذه المنزلة؛ لأنّها تُضم إلى الاسم كما يضم موتَ إلى حضر وبك إلى بعلَ"(23). وهذا ما يراه المبرد أيضا حيث يقول: "فأما الهاء فإنّها بمنزلة اسم ضم إلى اسم؛ ألا ترى أنّها تدخل على المذكّر فلا تغير بناءه؟ فإنّما الباب فيها أن يصغر الاسم من أي باب كان على ما يجب في مثله، ثم تأتي بها..."(24). ويوضح الرضي هذا الأمر بقوله: "لأنّها كلمة مركّبة مع الأولى، وإن صارت كبعض حروف الأولى من حيث دوران الإعراب عليها، وآخر أولى الكلمتين المركّبتين مفتوح فصار حكم التّاء في فتح ما قبلها في المصغّر والمكبر سواء"(25).

يظهر مما سبق التّعليل النّظري القائم على القياس، إذ إن طَلْحةَ كحضرموت، فكما أن (حضر) هي المركّب الأول وآخره مفتوح، جعلت (طلح) المركّب الأول، والتّاء المربوطة المركّب الثّاني؛ ولهذا لا بد من فتح آخر المركّب الأول (طلح) في المكبر، وبالتّالي في المصغّر من باب أن التّصغير لم يمنع مشابهتها بـ(حضرموت)، فكان لا بد من فتح ما قبل التّاء أيضا في المصغّر.

وإذن ظهر هنا أصل من أصول التّعليل النّظري وهو أصل التّناظر أو التّشابه(26) فالقياس حادث لعلّة المشابهة.

3- تصغير صدر الاسم المركّب دون عجزه، ويعلّل سيبويه ذلك بقوله: "لأن الصدر عندهم بمنزلة المضاف والآخر بمنزلة المضاف إليه، إذا كانا شيئين"(27)، فيقال في تصغير كلمة حضرموت: حضيرموت، وفي تصغير خمسة عشر: خُميسةَ عشر(28). وهذا التّصغير للصدر دون العجز جاء من أهمية الصدر؛ لأنّه المضاف أو المسند، والعجز بمنزلة المضاف إليه أو المسند إليه. ويظهر فيما سبق سيطرة الوجه النّظري الّذي يعتمد على القياس والتّعليل إذ قيس الاسم المركّب على المضاف والمضاف إليه.

4- عدم تصغير اسم الفعل، وذلك لعدم تصغير الفعل؛ لأنّه مبني أي إن الفعل الّذي هو الأصل لم يصغّر لعلّة عدم تمكّنه، فمن باب أولى ألا يصغّر اسم الفعل الّذي هو فرع على الأصل (الفعل)(29).

5- تصغير ما هو نحو: تخمة وتراث وتُدعة على حاله بإبقاء التّاء، ويعمد سيبويه إلى تعليل عدم رجوعها إلى أصلها عند التّصغير – لا سيما أن التّصغير من الأبواب الّتي ترد الكلمات إلى أصولها – باستخدام الوجه النظري القائم على القياس، وكما بقيت هذه التّاء في التّصريفات المختلفة لهذه الكلمات ولم ترجع إلى أصلها، بقيت أيضا في مصغّرها(30)، وقد ذُكر هذا سابقًا في أثناء الحديث عن أهمية التّصغير في رد الحروف إلى أصولها بشيء من التّوضيح والتّفصيل.

6- تصغير الكلمات الّتي تعرضت للقلب المكاني بإبقائها على حالها نحو: تصغير لاث على لُويث وليس على أُويئث، ويعتمد سيبويه في تعليل هذا الأمر على القياس النّظري، فكما

بقيت التّاء فيما هو نحو تخمة والهمزة فيما هو نحو قائل مع أن التّاء والهمزة مبدلتان من واو، كذلك تبقى هذه الكلمات على ما هو عليه من قلب(31)، وأما الرضي فقد ذُكر رأيه في هذه المسألة في فصل (أهمية التّصغير) وهو رأي يعتمد على التّعليل النّظري المحض(32).

7– تصغير المثنّى والجموع السالمة، وذلك بإفرادها ثم إضافة اللواحق إليها؛ قياسا على تصغير الكلمة المنتهية بهاء التّأنيث فكأن الواضع أراد أن يجعل تصغير الكلمات المنتهية بلاحقة ما على نسق واحد،فكما يقول في ظريفة: ظُرَيفة يقول في ظَريفَين: ظُرَيفَين، وفي ظريفات: ظُرَيفات، وفي ظَريفين: ظُرَيفين(33).

8– تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته ألف التّأنيث المقصورة أو الممدودة، كتصغير ما انتهى بتاء التّأنيث من حيث فتح ما قبل الآخر؛ وذلك من باب الاطّراد وجعل تصغير مثل هذه الكلمات على نسق واحد، فالقارىء لما ورد في كتاب سيبويه يجد أنّه يقيس تصغير الثّلاثي المنتهي بألف ممدودة على الثّلاثي المنتهي بألف نحو: حمراء – حميراء، بفتح ما قبل الآخر قياسا على بشرى الّتى تصغّر على بشَيرى، وما انتهى بألف للتأنيث قيس بدوره على ما انتهى بتاء التّأنيث نحو: بشَيرى قياسا على طُلَيحة (34). " وذلك أن هذه الألف لما كانت ألف تأنيث لم يكسروا الحرف بعد ياء التّصغير وجعلوها ههنا بمنزلة الهاء الّتي تجيء للتّأنيث..."(35).

ويرى المبرد أن الحرف الثّالث فيما سبق ذكره من الكلمات، يتْرك مفتوحا " لئلا تنقلب ألف التّأنيث، وذلك قولك في حبلى: حبيلى؛ لأنّه لو قيل فيها كما قيل في جعفر، لصارت الألف ياء، فذهبت علامة التّأنيث" (36)، وهذا ما يراه الرضي أيضا، حيث إنّهما " علامتا التّأنيث والعلامة لا تغير ما أمكن"(37).

ويبدو مما سبق أن سيبويه يعتمد على الوجه النظري القائم على الاطّراد في الكلمات الّتي على ثلاثة أحرف وتلحقها علامة تأنيث، أما المبرد والرضي فيعتمدان في هذه المسألة على الوجه الصوتي، فالفتح عندهما صوتي يمنع قلب هذه الألف إلى ياء لمناسبة ما قبلها من كسرة، وهو أيضا عند الحملاوي للخفّة الّتي يقتضيها الوضع الصوتي (38).

9– ما انتهى بألف ونون زائدتين، وليس مكسره على وزن مفاعيل يصغّر دون قلب الألف إلى ياء أي على حاله(39)، وذلك نحو: تحقير زعفران وعقْربان على زعيفران وعقَيربان؛ قياسا على تحقير خنفساء، فسيبويه يقيس الرباعي الّذي تلحقه الألف والنّون على الرباعي الّذي تلحقه الألف الممدودة، من باب أن كليهما تظهر عليه الحركة " لأن النّون في بنات الأربعة لما تحركت أشبهت الهمزة في خُنفُساء وأخواتها، ولم تسكن فتشبه بسكونها الألف الّتي في قرقرى"(40)، وكذلك الأمر في الثّلاثي الّذي تلحقه الألف والنّون،فكأنّه يعتمد على علّة المشابهة بينهما في قبولهما للحركة. أما ما جاء مكسره على مفاعيل فيصغر بقلب الألف إلى ياء أي كمكسره نحو: تصغير سرحان وسروال على سريحين وسريويل، لأنّهما تُجمعان على سراحين وسراويل أي على مفاعيل(41).

ويرى المبرد أن "حقّ الألف والنّون أن يسلما على هيئتهما بعد تحقير الصدر إلا أن يكون الجمع ملحقًا بالأصول، فتفعل ذلك بتصغير الواحد فيجري الواحد في التّصغير مجرى الجمع، فأما الملحق فمثل قولك: سرحان تقول في تصغيره: سريحين؛ لأنّك تقول في الجمع سراحين..."(42).

أما ما هو نحو: ظربان وكسر على ظرابي، فلا يصغّر على ظُريبين؛ لأن ظرابي هو جمع ظربان و ظرباء، فكأن الألف والنّون تقابلان الهمزة الّتي للتّأنيث(43)، والّتي عند تصغير الكلمة المنتهية بها يفتح ما قبل الآخر لها، وهذه المقابلة نشأت عند سيبويه من القياس النّظري المنطقي الآتي:

(أ) ظرباء ← (ب) ظرابي
(ج) ظربان ← (ب) ظرابي
إذن (أ) ظرباء = (ج) ظربان
(ا ء) = (ا ن)

وقد جمعت ظربان على ظرابي قياسا على صلفاء الّتي تجمع على صلافي ولم تصغّر ظرباء كتصغير حرباء؛ لأن الهمزة في الأولى للتّأنيث ولهذا جاءت ممنوعة من الصرف، أما الهمزة في الأخيرة فليست للتّأنيث(44).

ويظهر هذا القياس النّظري أيضا عند تصغير فَعلان الّذي مؤنّثة فعلى، إذ تقاس على أفعل الّذي مؤنّثه فعلاء؛ فلأن الألف المقصورة في فعلى تقابل الألف الممدودة في فعلاء من حيث إنّهما يدلان على المؤنّث كذلك الألف والنّون في فعلان تقابلان الهمزة في أفعل، ولهذا القياس النّظري المنطقي عوملت صيغة فعلان - الدالّة على الصفة والّتي مؤنّثها فعلى – معاملة حمراء في التّصغير(45).

وكأن الرضي في شرح الشّافية يوضح قاعدة نظرية تعتمد على القياس القائم على علّة المشابهة، وهي أن ما انتهى بألف ونون زائدتين، ودلّ على العلمية أو على

الوصفية، يمنع من الصرف قياسا على ما انتهى بألف التّأنيث الممدودة من الصفات، وذلك لعلّة المشابهة بينهما و"لأن تاء التّأنيث لا تلحقهما" أي لا تلحق الألف والنّون كما لا تلحق الألف الممدودة.

وما كان صفة على وزن فعلان ويمتنع فيه دخول التّاء - فلا يقال في مؤنّث عطشان عطشانة، بل عطشى – يعد أصلا، أما ما جاء صفة على وزن فعلان كندمان، ولا يمتنع فيه التّاء فهو فرع على الأصل وقد قيس الفرع على الأصل في التّصغير فشبهتا الألف والنّون في الفرع بالألف والنّون في الأصل، ولهذا يقال في ندمان نُديمان(46).

10– لا تصغّر علامات الإضمار، ويعتمد سيبويه في ذلك على التّعليل القائم على الوجه النّظري فكما أنّها "لا تقوى قوة المظهرة، ولا تمكّن تمكّنها فصارت بمنزلة لا ولو وأشباهها فهذه لا تحقّر؛ لأنّها ليست أسماء وإنّما هي بمنزلة الأفعال الّتي لا تحقّر"(47)، وكأن سيبويه يقيس الضمائر على الحروف عندما يقول: "فصارت بمنزلة لا ولو وأشباههما" والّتي بدورها لا تصغّر تشبيها لها بالأفعال.

أما الرضي فيرى أن امتناع تصغير الضمائر ناجم عن "غلبة شبه الحرف عليها مع قلّة تصرفها، إذ لا تقع صفة ولا موصوفًا كما تقع أسماء الإشارة ولمثل هذه العلّة لم تصغّر أسماء الاستفهام والشّرط؛ فإنّها تشابه الحرف ولا تتصرف لكونها صفات وموصوفات"(48).

11– يصغّر كلّ مؤنّث كان على ثلاثة أحرف بإلحاق الهاء إليه، كقولهم في قدم: قُديمة، ويعتمد سيبويه في ذلك على فكرة الأصل والفرع، إذ يعد المذكّر أصلا والمؤنّث فرعا عليه، فيخفّف التّصغير مع الأصل (المذكّر) ويزاد مع الفرع فكان من حقّ الفرع (التّأنيث) أن توضع له علامة، ويرى "الخليل أنّهم أدخلوا الهاء؛ ليفرقوا بين المؤنّث والمذكّر"(49)، ولهذا إذا سميت امرأة بحجر صغّرت كلمة حجر على حجيرة بإلحاق الهاء لها؛ لأن "حجر قد صار اسما لها علما وصار خالصا وليس بصفة ولا اسما شاركت فيه مذكّرا على معنى واحد... فإنّك تحقّر ذلك الشّيء، والمعنى يدلّ على ذلك، وإذا سميت رجلا بعين أو أذن، فتحقيره بغير هاء، وتدع الهاء ههنا كما أدخلها في حجر اسم امرأة"(50).

12– تصغير الأسماء المبهمة على نحو مخالف لتصغير بقية الأسماء، ويعمد سيبويه في تعليل هذه الكيفية من التّصغير لها على علّة المخالفة، فكما أن لهذه الأسماء نحوا خاصا بها ليس لغيرها أيضا أرادوا أن يكون تصغيرهما على غير تصغير ما سواها، فلم يشترطوا ضم الأول، وحاولوا التّغيير في نهاياتها(51)، "لتكون أواخرها على غير حال أواخر غيرها كما صارت أوائلها على ذلك"(52)؛ ولهذا يقال في تحقير هذا – هذَيا، وألا – أُليا، ويقول سيبويه في تصغير أُلا: "فأما من مد أُلاء فيقول: أُلياء، وألحقوا هذه الألف لئلا يكون بمنزلة غير المبهم من الأسماء كما فعلوا ذلك في آخر ذا وأوله"(53).

13– تصغير ما هو نحو: صبية على أُصيبية وغلْمة على أُغَيلمة، ويعلّل سيبويه ذلك معتمدا على القاعدة الموضوعة لجمع ما هو على وزن فَعيل، إذ يجمع ما هو على وزن فعيل على أَفْعِلة أو فعلة، وعلى هذا يعلّل ورود تصغير ما هو على (فعلة) على (أُفَيعلة)، فكأنّه صغر جمع فعيل الّذي هو على وزن أَفْعِلة على أُفَيعلة(54).

14– عدم تصغير ما هو نحو: مقال ومقام على مقَيول و مقَيوم قياسا على تصغير أسود: أُسيود؛ لأن الواو فيما هو نحو: مقال ومقام غير ظاهرة في الصيغ الأخرى، فمن باب أولى عدم ظهورها في باب التّصغير، وتوضيح ما سبق كالآتي:

أسود ← أُسيد (أو) أُسيود
مقام ← مقَيم

ولا يجوز مقَيوم؛ لأنّها – كما سبق – غير ظاهرة في الصيغ الأصلية، فمن باب أولى عدم ظهورها في التّصغير(55).

الوجه الدلالي

يعتمد باب التصغير بوصفه وحدة متكاملة على الوجه الدلالي، فأساس التّصغير دلالي؛ ذلك أنّه ضرب من الاختصار في اللفظ الموضوع، وفي هذا يقول الرضي: "واعلم أنهم قصدوا بالتّصغير والنّسبة الاختصار، كما في التّثنية والجمع وغير ذلك؛ إذ قولهم رجيل أخفّ من رجل صغير، وكوفي أخصر من منسوب إلى الكوفة..."(56).

وقد يتساءل أحدهم عن سبب قلّة أوزان التّصغير القياسية مقارنة بأوزان الجموع "جموع التّكسير" الكثيرة، عندها يرد عليه بأنّنا أحوج إلى الجمع من التّصغير؛ ولهذا "كثّروا أبنية الجمع ووسعوها ليكون لهم في كلّ موضع لفظ من الجمع يناسب ذلك الموضع؛ إذ ربما يحتاج في الشّعر أو السجع إلى وزن دون وزن، فقصرهم الجموع على أوزان قليلة، كالتّصغير مدعاة إلى الحرج، بخلاف المصغّر"(57).

ولأبنية التّصغير أغراض محددة جميعها تقوم على التّقليل

من الشّيء، إذ إن معنى التّصغير هو التّقليل(58)، فقد يأتي التّصغير للتّقليل من حجم الشّيء كأن يقال: جسيم عن الجسم الصغير الحجم، وقد يأتي للتّقليل من شأن شخص ما فتحقّره بقولك: رجيل أو شُويعر بدلا من رجل أو شاعر، وقد يأتي التّصغير لتقليل العدد أو الكمية أي ما يتوهم أنّه كثير، فيقال دريهمات بدلا من دراهم، ويأتي أيضا لتقليل المدة الزمانية، فيقال: قُبيل العصر بدلا من قبل العصر، أو لتقليل المسافة المكانية فيقال بدلا من فوق الطّاولة: فُويق الطّاولة، والتّقليل الخاص بالزمان والمكان يقود لمعنى التّقريب، وفي هذا يقول سيبويه: "واعلم أنّك لا تحقّر في تحقيرك هذه الأشياء الحين، ولكنّك تريد أن تقرب حينًا من حين وتقلّل الّذي بينهما، كما أنّك إذا قلت: دوين ذاك وفُويق ذاك، فإنّما تقرب الشّيء من الشّيء، وتقلّل الّذي بينهما، وليس المكان بالّذي يحقّر"(59).

وقد يأتي التّصغير للشّفقة والتّحبب والتّلطّف، كأن تقول في ابن وأخ: بنَي وأُخَي، وفي هذا تقليل للحواجز النّفسية الّتي تكون بين المتكلّم والمصغّر للتّحبب والتّلطّف، فالنّفوس متقاربة لقلّة الشّقّة النّفسية بينهما(60).

ويرى الكوفيون أن من معاني التّصغير أو أغراضه التّعظيم، وحجتهم في ذلك قول لبيد بن ربيعة:

وكلّ أناسٍ سوف تدخل بينهم
دويهة تصفر منها الأنامل

ورد من خالفهم من البصريين بأن التّصغير على وفق احتقار النّاس لها وتهاونهم بها، إذ المراد بها الموت، أي يجيئهم ما يحتقرونه مع أنّه عظيم في نفسه تصفر منه الأنامل، ولكن كثيرا من المتأخّرين لم يلتزموا بما ذهب إليه البصريون، فابن هشام في المغني يقول في أثناء حديثه عن رب: إنّها تأتي للشّيء ونقيضه كصيغ التّصغير(61).

وأرى أن توجيه الكوفيين في هذا السياق أقوم من توجيه البصريين، فالكوفيون يعدون هذا التّصغير من باب التّعظيم؛ لأن السياق يفيد ذلك، ونظير هذا قول أوس بن حجر التّميمي(62):

فُويقَ جبيلٍ شامخِ الرأس لم تكن
لِتبلُغَه حتّى تَكل وتَعملا

فهذا البيت يبين سياقه أن التّصغير في جبيل يراد به التّعظيم حتّى يتوافق مع وصفه بالشّموخ.

وتؤثّر دلالة الكلمة على كيفية تصغيرها، ويظهر ذلك فيما يأتي:

- الوصف الّذي يصلح للمذكّر والمؤنّث، إذا جعل للمؤنّث وصغّر لم تدخل هاء التّأنيث عليه، وفي هذا يقول سيبويه: "وسألته عن تحقير نَصف نعت امرأة فقال: تحقيرها نُصيف، وذاك لأنّه مذكّر وصف به مؤنّث: ألا ترى أنّك تقول:هذا رجل نَصف، ومثل ذلك أنّك تقول: هذه امرأة رضى، فإذا حقّرتها لم تدخل الهاء؛ لأنّها وصفت بمذكّر، وشاركت المذكّر في صفته، فلم تغلب عليه. ألا ترى أنّك لو رخّمت الضامر لم تقل: ضميرة. وتصديق ذلك فيما زعم الخليل قول العرب في الخَلَق: خُلَيق، وإن عنوا المؤنّث؛ لأنّه مذكّر يوصف به المذكّر فشاركه فيه المؤنّث..."(63).

ومثل ما سبق تصغير كلمة: الحائض، إذ إن هذه الصفة للمؤنّث دون المذكّر، ولهذا تصغّر دون إلحاق الهاء عليها، كذلك المرضع وغيرها من الصفات الّتي تخص المذكّر دون المؤنّث.

- إذا استخدمت الكلمة للتّأنيث جاء تصغيرها مغايرا عنه لو استعملت للتّذكير، وذلك نحو كلمة غوغاء، فمن يجعلها بمنزلة قضقاض ويصرف يقول: غُويغي، ومن يؤنّثها ولا يصرف يجعلها بمنزلة عوراء ويقول: غُويغاء كعويراء(64).

- إذا استخدمت الكلمة صفة ممنوعة من الصرف، فإنّها تصغّر تصغيرا يغاير تصغيرها لو استخدمت كاسم لرجل، ومن ذلك مثلا: تصغير كلمة سرحان إذا جعلت صفة غير مصروفة على سريحان، وعلى سريحين إذا جعلت اسما لرجل (سرحان)(65).

- عدم تصغير غير "لأنّها ليست بمنزلة مثْل، وليس كلّ شيء يكون غير الحقير عندك يكون محقرا مثله، كما لا يكون كلّ شيء مثل الحقير حقيرا"(66).

ويرى السيرافي أن "مثلا إذا صغّرت قلّت المماثلة، وهي تقلّ وتكثر، فيفيد التّصغير معنى. والغيرية لا تفاوت فيها فلا يفيد التّحقير فائدة "(67).

وفيما سبق يلمح أثر الدلالة؛إذ أجازت دلالة "مثل" تصغيرها بينما لم تجز دلالة "غير" ذلك، فدلالتها كدلالة سوى، وسوى لا تصغّر لعدم تمكّنها، ولأن دلالتها أيضا لا تسمح بتصغيرها، فلا تقليل في (غير) ولا في (سوى)(68).

- عدم تصغير "أمس" و"غد"؛ "لأنّهما ليسا اسمين لليومين بمنزلة زيد وعمرو، وإنّما هما لليوم الّذي قبل يومك واليوم الّذي بعد يومك"(69). ويرى السيرافي أنّهما بمنزلة الضمير، فغد لا يصغّر "لأنّه لم يوجد بعد فيستحقّ التّصغير، وأما أمس ما كان فيه مما يوجب التّصغير فقد عرفه المتكلّم والمخاطب فيه قبل أن يصغّر أمس. فإذا ذكروا أمس، فإنّما يذكرونه على ما عرفوه في حال وجوده بما يستحقّه من التّصغير، فلا وجه لتصغيره"(70).

- يستدلّ بالدلالة أيضا عند تصغير كلمة تحوي حرفًا من حروف الزيادة، وذلك نحو كلمة: عنْتَريس؛ إذ تصغّر على عتَيريس، فالنّون زائدة، واستدلّوا على زيادتها بالدلالة، فالعنتريس: الشّديد، والعترسة: الأخذ بالشّدة، وهذا مما يزعمه الخليل(71).

وتحذف النّون أيضا في كلمتي أَلَنْدد و يلَنْدد اللتين دلالتهما واحدة، لتصغّرا على أُليد، ويدلّنا على ذلك أن المعنى لهما هو معنى أَلَد (72).

وفي تصغير "فل تقول: فُلَين. وقولهم فلان دليل على أن ما ذهب لام وأنّها نون، ففلٌ وفلان معناهما واحد"(73)، ويدلّنا على ما سبق قول الراجز أبي النّجم:

في لجة أمسك فلانًا عن فُل(74)

وكذلك قطْ و قطّ لهما نفس التّصغير؛لأن الأولى يراد بها انقطاع الأمر أو الشّيء،والأخرى قطع(75).

وإذا صغرت عفرناة وعفْرنى جاز:عفَيرِن وعفَيرِنَة وعفَيرٍ وعفَيرِية؛ لأن النّون والألف زيدتا؛ لتُلحقا البناء الثّلاثي بالخماسي "ويستدلّ على زيادتي عفَرنًى بالمعنى ألا ترى أن معناه عفْر و عفْريت وقال الشّاعر:

ولم أجد بالمصر من حاجاتي
غير عفاريتَ عفَرنَيات"(76).

- ويظهر أثر الوجه الدلالي في تصغير جموع الكثرة والقلّة،ذلك أن جموع القلّة تصغّر على لفظها؛ لأنّنا نريد تقليل الجمع، وهي أبنية لا تكون إلا لأدنى العدد، أما جموع الكثرة، فهي تدلّ على معنى يغاير معنى التّصغير الّذي يدلّ على التّقليل؛ ولهذا يصغّر واحدها ثم يجمع بالواو والنّون إن كان مذكّرا عاقلا، وبالألف والتّاء إن كان مؤنّثًا عاقلا أو غير عاقل أو مذكّرا غير عاقل، وهذا كلّه فيه أثر واضح للوجه الدلالي؛ إذ تحدد الدلالة كيفية التّصغير(77).

ويرى الخليل أيضا أنّه يمكن تصغير جمع الكثرة برده إلى بناء جمع القلّة؛ لأنّه يراد تقليل العدد، فمثلا: الدور تصغّر على أُديئِر، أي بعد ردها إلى صيغة جمع القلّة (أفعل)(78)، ويعد سيبويه ما انتهى بـ (ات) من جموع القلّة؛ لأن فَعلات تقابل أَفْعل وأفْعال في المذكّر؛ ولهذا يصغّر ما هو نحو جفَنات على جفَينات. "لا تجاوز لأنّها بناء أقلّ العدد"(79).

الوجه الجمالي

يعتمد الوجه الجمالي على معايير عدة منها: الصوتية والدلالية والنّظرية ومعيار السماع والشّيوع، ويظهر عند تفضيل شيء على شيء آخر، لما في الأول من مسوغ صوتي أو دلالي أو نظري أو لسماعه وشيوعه، ويظهر هذا الوجه في باب التّصغير عند سيبويه في مواضع عدة منها:

- كلمتا (المقَدم والمؤَخر) يفضل تصغيرهما: مقَيدم ومؤَيخر، أو مقَيديم ومؤَيخير على مقَيدم ومؤَيخر؛ إذ يقول سيبويه: "وتقول في المقدم والمؤخر: مقَيدم ومؤَيخر، وإن شئت عوضت الياء، كما قالوا: مقاديم ومآخير.والمقادم والمآخر عربية جيدة ومقَيدم خطأ؛ لأنّه لا يكون في الكلام مقادم..."(80).

واستخدام سيبويه كلمة (عربية جيدة) فيه نوع من المفاضلة الدالّة على استحسان شيء واستقباح شيء آخر، فهو يذكر أفضلية (مقَيدم) على (مقَيدم) تلك الصيغة الّتي يصفها بالخطأ. ويعلّل سيبويه استحسان صيغة (مقَيدم) على (مقَيدم) بأن كلمة مقدم تجمع على مقادم، وقد يعوض عن الحرف المحذوف بالياء، فيقال: مقاديم، فكما أن التّصغير والتّكسير من واد واحد، كان تصغير (مقدم) كمكسرها مع ضم الأول ووضع الياء بدل الألف؛ لتصبح مقَيدم. كما أنّه يرجع إلى الاستعمال العربي؛ إذ شاع جمع مقَدم على (مقادم)، ولم تستعمل صيغة (مقادم)؛ "لأنّه لا يكون في الكلام مقادم" ولهذا وصف (مقَيدم) بالخطأ.

وتصغير (مقَدم) على (مقَيدم) أفضل؛ لأنّه صوتيا يسهل نطق (مقَيدم) خلافًا لـ (مقَيدم) الّتي يجتمع فيها ساكنان، مما يؤدي إلى صعوبة صوتية في النّطق. ويلاحظ مما سبق الوجه الجمالي المعتمد على المعيار الصوتي وعلى معيار السماع.

-في تصغير ذُرحرِح يفضل: ذُريرِح أو ذُريريِح، على أساس أن المضاعف هو الراء، واستدلّوا على ذلك من: ذُراح وذُروح ومن تكسيرهم لها على ذَرارِح "وكرهوا ذَراحح وذُريحح"(81)، ويعلّل هذه الكراهية من ناحية صوتية، وهي أن ذراحح وبالتّالي ذُريحح فيهما تضعيف والتقاء لحرفين من موضع أو مخرج واحد، إذ يصعب على اللسان نطق الحرف من مخرج ما ثم العودة لنطقه مرة أخرى من نفس المخرج، يقول سيبويه: "وكرهوا ذراحح وذُريحح للتّضعيف والتقاء الحرفين من موضع واحد"(82)، ثم إنّه لم يسمع أنّهم عوضوا عن المحذوف – كما يرى سيبويه – وقالوا: ذراحيح فيكون فيه شيء من الفصل بين المتماثلين، ويلجأ سيبويه إلى مدى شيوع الصيغ في العربية؛ ليدعم رأيه فيقول: "ومع ذا أن مفاعيل ومفاعل أكثر وأعرف من فعالِل وفعاليل"، أي إن ذرارِح وذراريح أكثر وأعرف من ذراحح وذراحيح"(83) .

ويظهر مما سبق الوجه الجمالي المعتمد على المعيار الصوتي وعلى معيار السماع والشّيوع.

- ويظهر الوجه الجمالي أيضا عند تصغير كلّ اسم كانت عينه واوا وكانت العين ثالثة(84)، وذلك مثل: ميت وسيد وقيام وأسود وأعور، وغير ذلك من الأمثلة، إذ يرى أن الوجه الجيد إبدال الواو ياء فيها عند التّحقير "لأن الياء الساكنة تبدل الواو الّتي تكون بعدها ياء"(85)، فأصل ميت هو ميوِت، وكذلك قيام أصلها قَيوام؛ ولهذا يقال في تصغير أسود وأعور: أُسيد وأُعير، وهذا هو الوجه الجيد كما يرى سيبويه، مع أن "من العرب من يظهر الواو في جميع ما ذكرنا، وهو أبعد الوجهين يدعها على حالها قبل أن تحقّر"(86)، وإذا كانت الواو ظاهرة في المكبر كما في أسود وجدول جاز إبقاؤها واوا: أُسيوِد وجديوِل، وجاز قلبها إلى ياء في التّصغير، وهو الوجه الجيد: أُسيد وجديل، وسبب هذه الإجازة هو أن الواو ظاهرة متحركة، وتظهر أيضا في التكسير: جداول، أما إذا كانت الواو ساكنة أو مبدلة لم تظهر في التّصغير نحو: عجوز: عجيز، ونحو: مقام: مقَيم(87).

وكذلك يظهر الوجه الجمالي في تحقير كلّ اسم كان ثانيه ياء تثبت في التّصغير نحو: بيت وشيخ وسيد "فأحسنه أن تقول: شُييخ وسييد، فتضم، لأن التّحقير يضم أوائل الأسماء، وهو لازم كما أن الياء لازمة له، ومن العرب من يقول: شِييخ وبِييت وسِييد كراهية الياء بعد الضمة"(88).

- تصغير فرزدق على فُريزِد أقيس وأجود من فُريزِق، مع أن من قال فُريزق اعتمد على أن الدال أشبه بالتّاء الّتي هي من حروف الزيادة، فكلاهما من مخرج واحد؛ ولهذا حذفت الدال(89). ولكن فُريزِد أقيس؛ " لأن ما يشبه الزوائد ههنا بمنزلة ما لا يشبه الزوائد"(91).

أما المبرد، فيظهر رأيه المؤيد لرأي سيبويه من خلال قوله: "ومن العرب من يقول في الفرزدق: فُريزِق، وليس ذلك بالقياس، إنّما هو شبيه بالغلط، وذلك لأن التّاء من حروف الزيادة، والدال من موضعها، فلما كانت طرفًا، وكانت أشبه ما في الحرف بحرف الزيادة حذفتها. ومن قال هذا قال في جمعه: فرازق. والجيد: فرازد وفُريزِد؛ لأن ما كان من حروف الزيادة وما أشبهها إذا وقع أصليا فهو بمنزلة غيره من الحروف"(91).

- كلمة (عفارِية) يفضل تصغيرها على عفَيرِية لا على عفَيرة، مع سماع كليهما؛ إذ يقول فيها وفي أمثالها: "وإذا حقّرت علانية أو ثمانية أو عفارية، فأحسنه أن تقول: عفَيرِية، وعلَينية، وثُمينية، من قبل أن الألف ههنا بمنزلة ألف عذامر وصمادح"(92).

وقد استحسن سيبويه تصغير عفارية على عفَيرِية من باب اعتبار الألف زائدة، مد بها الاسم، وليست لتلحق هذا البناء ببناء آخر، فتحذف هذه الألف عند التّصغير كما تحذف ألف عذافر وألف صمادح، أما الياء فتبقى عند التّصغير وذلك؛ "لأنّها بمنزلة ما هو من نفس الحرف؛ لأنّها تلحق بناء ببناء"(93)، وهي كالراء في عذافرة، وهوبذلك يقيس: عفْرِية الّتي تمد إلى عفارية على عذْفُرا الّتي تمد إلى عذافر. وهو مع تفضيله للصيغة السابقة الذّكر يلتمس عذرا لمن صغّرها على عفَيرة فيبقي الألف فيها، ويحذف الياء منها؛ ليجعلها كحبارى وصحارى وعذارى(94).

ويؤيد المبرد الخليل وسيبيويه فيما سبق، ويرى أن "أقيس ذلك وأجوده أن تقول: ثُمينية وعلَينية، وذلك لان الياء فيهما ملحقة واقعة في موقع المتحرك، والألف غير ملحقة، ولا يقع في موضعها إلا حرف مد، فإنّما هي بمنزلة عذافرة، والياء بمنزلة الراء، فلما لم يجز في عذافرة إلا عذَيفرة، فكذلك يجب فيما ذكرت لك. وقد أجازوا ثُمينَة وعلَينَة واحتجوا بأنّهما زائدتان، وقالوا: الأولى وإن لم تكن ملحقة فهي بعيدة من الطّرف، وهو وجه رديء"(95). ويؤيدهم أيضا أبو علي الفارسي ويظهر ذلك من خلال قوله: "وكذلك ثمانية تقول: ثُمينية إذا حذفت الألف، وهو أحسن، وإن حذفت الياء: ثُمينَة"(96).

- كلمة (قبائل) إذا جعلت اسما لرجل، يفضل تصغيرها على قُبيِئل أو قُبيئيل، لا على قُبيل كما يرى يونس؛ إذ يقول سيبويه: "وإذا حقّرت رجلا اسمه قبائل قلت: قُبيِئل، وإن شئت قلت: قُبيئيل... وهذا قول الخليل، وأما يونس؛ فيقول: قُبيل...وقول الخليل أحسن كما أن عفَيرِية أحسن"(97).

ويعتمد سيبويه في تفضيله رأي الخليل على معيار صوتي، فهو عندما يصغّرها قُبيِئل يحذف الألف من قبل أنّها جيء بها للمد فقط، وليس لإلحاق بناء ببناء(98)، أما الهمزة فلا تحذف؛ لأنّها حية تقبل الحركة ولم تجىء للمد بل لإلحاق بناء ببناء، فهي كالجيم في مساجد والهمزة في برائل، أما يونس فيحذف الهمزة قياسا على حذف الياء في قُراسية وعفارِية، وحذف الياء في مثل هاتين الصيغتين لم يستحسنه سيبويه كما ذكر سابقًا؛ ولهذا هو لا يستحسن أيضا حذف الهمزة في تصغير (قبائل)(99).

ويرى الرضي أن الخليل وسيبويه اختارا حذف الألف في مثل قبائل لضعفها، أما يونس فاختار حذف الهمزة لقربها من الطّرف(100).

- كلمتا (صحارى ومهارى) إذا جعلتا علمين لمذكّر، يفضل تحقيرهما على: صحير ومهير؛ إذ يقول سيبويه: "وإن

حقّرت رجلا اسمه مهارى أو رجلا اسمه صحارى كان صحير ومهير أحسن"(101). وهو ينطلق في تفضيله هذا من معيار دلالي، إذ لا تصغّران على هاتين الصيغتين إلا إذا جعلتا علمين لمذكّر، فالألف في نهاية كلّ منهما ليست للتّأنيث "إنّما أرادوا مهاري وصحاري، فحذفوا وأبدلوا الألف في مهارى وصحارى"(102).

تلك هي المسائل الّتي ظهر فيها أثر الوجه الجمالي في باب التّصغير في كتاب سيبويه. ويرى بعض المحدثين أن سيبويه "كان ينظر إلى الكلام على أنّه شكل من أشكال السلوك الاجتماعي؛ بآية أنه يحاكم (صوابيته) محاكمة ثقافية، ويطلق فيه أحكاما أخلاقية، فهو حسن أو قبيح الخ شأنه في ذلك شأن سائر أنواع السلوك".(103)

الخاتمة

وبعد، فإن العلاقة بين التّصغير وجمع التّكسير علاقة وطيدة فهما من واد واحد؛ إذ يرد كلّ منهما الحروف إلى أصولها، ومن هنا تكمن أهمية التّصغير في معرفة أصول الكلمات.

كما أن الوجه الرئيس لباب التّصغير هو الوجه الدلالي؛ لأنّه يدلّ على التّقليل من الشّأن (التّحقير) أو التّقليل من الحجم، أو التّقليل من العدد أو الكمية أو المدة الزمانية (التّقريب) أو التّقليل من المسافة المكانية (التّقريب) أو التّقليل من الحواجز النّفسية (الشّفقة أو التّحبب أو التّلطّف). وقد تؤثّر دلالة الكلمة أو نوعها في كيفية تصغيرها إن كانت مذكّرة أو مؤنّثة، وإن كانت الكلمة اسما أو صفة، وإن كانت دلالتها تسمح بالتّصغير أو لا تسمح، وإن كانت جمع قلّة أو كثرة، وإن كانت لعاقل أو لغير عاقل.

ويقوم الوجه النّظري عند سيبويه على مجموعة القواعد والأصول الّتي جرت عليها العربية، ومنها الاعتماد على فكرة الأصل والفرع، والاعتماد على القياس والتّعليل وعلى فكرة الاطّراد، فالإنسان يميل دائما إلى جعل الكلام على وتيرة واحدة، كما أن النّحو العربي قد قام على المنطق العقلي النّظري في صياغة قواعده، وأن النّحاة العرب قد بلغوا مرحلة متفوقة من التّعامل مع النّصوص من خلال إعمال عقولهم ومنطقهم فحين كانوا يستنبطون القواعد كانوا يستعملون الاستقصاء في أثناء جمع النّصوص من أجل الخروج بقوانين وقواعد تتوافق مع العقل والمنطق، ثم إنّهم من خلال موضوع التّصغير الّذي درس في هذا البحث، ألفيناهم لا يصدرون أحكاما عامة عشوائية بل وجدناهم يفصلون ويميزون حتّى في القضية الواحدة، وهذا ماثل وواضح في القضايا الّتي عرضت آنفًا في باب التّصغير عند سيبويه.

ويظهر الوجه الجمالي عند تفضيل صيغة على أخرى واستحسانها مع جواز كليهما، ويعتمد هذا الاستحسان على معايير صوتية أو دلالية أو نظرية أو على معيار السماع والشّيوع.

الهوامش

(1) مادة: صغر، لسان العرب 4: 458، ومادة صغر، المعجم الوسيط 1: 515.
(2) شذا العرف في فن الصرف: 126.
(3) الكتاب 3: 415.
(4) الكتاب 3: 449، 453.
(5) المصدر السابق 3: 449 – 450.
(6) نفسه.
(7) نفسه 3: 451-452.
(8) نفسه 3: 454-455.
(9) نفسه 3: 461– 462.
(10) نفسه 3: 463.
(11) نفسه 3: 457.
(12) نفسه 3: 458.
(13) نفسه 3: 458.
(14) نفسه 3: 460-461.
(15) نفسه 3: 464-465.
(16) نفسه 3: 465-466.
(17) شرح شافية ابن الحاجب، القسم 1، الجزء 1: 294.
(18) الكتاب 3: 416-417.
(19) المنهج الصوتي للبنية العربية: رؤية جديدة في الصرف العربي: 146-148، وشذا العرف في فن الصرف: 129-130.
(20) الكتاب 3: 449.
(21) المصدر السابق 3: 449-450.
(22) نظرية التّعليل في النّحو العربي بين القدماء والمحدثين: 106.
(23) الكتاب 3: 419.
(24) المقتضب 2: 257.
(25) شرح الشّافية 1: 194.
(26) نظرية التّعليل في النّحو العربي بين القدماء والمحدثين: 117، 127.
(27) الكتاب 3: 475.
(28) المصدر السابق 3: 475
(29) شرح الشّافية 1: 292.
(30) الكتاب 3: 464-465.

(31) الكتاب 3: 465-466.
(32) شرح الشّافية 1: 294.
(33) الكتاب 3: 442.
(34) المصدر السابق 3: 419-420.
(35) نفسه 3: 418.
(36) المقتضب 2: 257.
(37) شرح الشّافية 1: 194.
(38) شذا العرف في فن الصرف: 128.
(39) الكتاب 3: 420-421، والتّكملة: 202.
(40) الكتاب 3: 424.
(41) المصدر السابق 3: 420-421، والتّكملة: 202.
(42) المقتضب 2: 264.
(43) الكتاب 3: 422.
(44) المصدر السابق 3: 422
(45) الكتاب 3: 420.
(46) شرح الشّافية 1: 196-197.
(47) الكتاب 3: 478.
(48) شرح الشّافية 1: 289-290.
(49) الكتاب 3: 481.
(50) المصدر السابق 3: 483-484.
(51) نفسه 3: 487.
(52) نفسه 3: 487.
(53) نفسه 3: 488.
(54) نفسه 3: 486.
(55) نفسه 3: 469.
(56) شرح الشّافية 1: 192.
(57) المصدر السابق1: 193.
(58) الكتاب 3: 477، وانظر شرح جمل الزجاجي: 289/2-290، وشرح التصريح:317/2، والنحو الوافي:513/4.
(59) المصدر السابق 3: 485.
(60) التّعريف بفن التّصريف في التّصغير والنّسب والوقف والإمالة وهمزة الوصل: 9.
(61) المرجع السابق: 9–11.
(62) ديوان أوس بن حجر: 87
(63) الكتاب 3: 482–483.
(64) المصدر السابق 3: 421.
(65) نفسه 3: 423.
(66) نفسه 3: 479.
(67) نفسه 3: 479 (في الحاشية من إضافات المحقّق).
(68) نفسه 3: 479.
(69) نفسه 3: 479.
(70) نفسه 3: 480 (في الحاشية من إضافات المحقّق).
(71) نفسه 3: 445.
(72) نفسه 3: 430.
(73) نفسه 3: 452.
(74) نفسه 3: 452.
(75) نفسه 3: 452.
(76) نفسه 3: 438.
(77) نفسه 3: 489-496، والمنهج الصوتي: 159.
(78) الكتاب 3: 490-491.
(79) المصدر السابق 3: 491.
(80) نفسه 3: 426.
(81) نفسه 3: 432.
(82) نفسه 3: 432.
(83) نفسه 3: 432.
(84) نفسه 3: 468.
(85) نفسه 3: 468.
(86) نفسه: 469.
(87) نفسه 3: 468-469، والمقتضب 2: 283-284.
(88) الكتاب 3: 481.
(89) المصدر السابق 3: 448.
(90) نفسه 3: 449.
(91) المقتضب 2: 247-248.
(92) الكتاب 3: 437.
(93) المصدر السابق 3: 437.
(94) الكتاب 3: 438.
(95) المقتضب 2: 253.
(96) التكلمة: 205.
(97) الكتاب 3: 439.
(98) المصدر السابق 3: 439.
(99) الكتاب 3: 439.
(100) شرح الشّافية 1: 258.
(101) الكتاب 3: 338.
(102) المصدر السابق.
(103) نظرية النّحو العربي في ضوء مناهج النّظر اللغوي الحديث: 38.

المصادر والمراجع

الأزهري، خالد، شرح التصريح على التوضيح.
الإشبيلي، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، تحقيق صاحب أبو جناح، 1982، بغداد.
أنيس، إبراهيم وآخرون، 1980، المعجم الوسيط، ط2، مجمع اللغة العربية، القاهرة.
البغدادي، عبدالقادر، (ت1093هـ)، شافية ابن الحاجب للشيخ

رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النحوي (686هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرون، 1982، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن حجر، أوس، ديوانه، تحقيق محمد يوسف نجم،،1979م دار صادر- بيروت، الطبعة الثّالثة.

حسن، عباس، 1963، النحو الوافي، دار المعارف، مصر.

الحملاوي، أحمد، (1273هـ-1351)، شذا العرف في فن الصرف، 1988، مؤسسة البلاغ، بيروت.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، 1983، ط3، عالم الكتب، بيروت.

شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية "رؤية جديدة في الصرف العربي".

الشناوي، عبد العظيم، التّعريف بفن التّصريف في التّصغير والنّسب والوقف والإمالة وهمزة الوصل.

الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني.

عبد الجليل، عمر صابر، التّصغير في أسماء الأعلام العربية، دراسة في ضوء علم اللغات السامية المقارن، دار غريب، القاهرة.

ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد، 1979، ط16.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، (288هـ- 377هـ)، التكملة وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي، ط1، 1981م.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (210هـ-285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، 1399هـ، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.

الملخ، حسن، 2000، نظرية التّعليل في النّحو العربي بين القدماء والمحدثين، ط1، دار الشّروق، عمان.

ابن منظور، محمد بن مكرم (711هـ)، لسان العرب، دار صادر.

الموسى، نهاد، 1980، نظرية النّحو العربي في ضوء مناهج النّظر اللغوي الحديث، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

The Theoretical, Semantic and Aesthetic Aspects for Analyzing and Grammaticalizing Diminution in Sibawaih's Book

Reem F. Ma'ayta*

ABSTRACT

This paper aims at investigating the extent to which the different types of diminution explained in *Sibawayh's Book* give support to the linguistic, semantic, aesthetic, and intellectual aspects. The phonetic aspect is excluded here as it was dealt with independently in another study. In this paper, the meaning and the significance of diminution are studied in connection with establishing letters' etymologies. The study highlighted that the intellectual aspect is grounded on a set of rules and standards operative in Arabic, and how this aspect is highly featuring in the various cases presented here. In particular, the study focused on the semantic side of diminution, insofar as it is associated with the idea of smallness or belittling. The analysis revealed that the grammatical category of any given word determines the diminutive form to be adopted, e.g., masculine vs. feminine, or being a noun, adjective a summative or non-summative plural, person or neuter, and whether or not the word permits undergoing the process of diminution. The study closes by discussing the aesthetic value which manifests itself upon opting for one particular lexical construction but not another, especially when the two constructions can be used. The choice here does seem to depend on certain phonetic, semantic, auditory, or, even intellectual standards.

Keywords: Diminution, the Theoretical, Semantic and Aesthetic Aspects Sibawaih's Book.

---

* Faculty of Engineering, Al-Balqa Applied University, Jordan. Received on 18/2/2008 and Accepted for Publication on 31/7/2008.